الخدمات النوعية لتنظيم الأسرة

د.فهد الصبري

تعتبر الخدمات النوعية لتنظيم الأسرة مكوناً رئيسياً من مكونات الصحة الإنجابية بعد أن كانت ولزمن طويل أداة لينة لصنع السياسات السكانية.ويمكن تعريف تنظيم الأسرة كنهج من مناهج الصحة الإنجابية بأنه خطة يتبعها الزوجان لتساعدهما على اتخاذ القرار المناسب في الوقت المناسب لإنجاب عدد الأطفال الذين يرغبان فيه حسب الوقت المناسب لهما وضمن الفترة الزمنية للمباعدة ما بين حمل وآخر مع حرية اختيار الوسيلة التي تناسبهما بعد الحصول على المعلومة الوافية والصحيحة وتتميز خدمات تنظيم الأسرة بمساعدة الزوجين على تحديد عدد الأطفال الذين يرغبان في إنجابهم والعمل على تقليل معدلات الخصوبة كما تهدف إلى إبطاء معدلات النمو السكاني من خلال مساعدة النساء على المباعدة بين أحمالهن والمساهمة في وجود أمهات وأطفال أصحاء وذلك من خلال المباعدة بين المواليد ويهدف أيضاً إلى حماية النساء الأكبر سناً والنساء اللواتي يعانين من مشاكل صحية معينة من التعرض لمخاطر صحية من جراء حصول حمل جديد..

وعلى الرغم من أن أعداد الذين يستخدمون وسائل تنظيم الأسرة هي أكبر من ذي قبل،إلا أن هنالك اعداداً كبيرة أيضاً يمكن أن تحتاج أو ترغب باستخدام وسائل تنظيم الأسرة فعدد الأشخاص الذين بحاجة للحصول على خدمات تنظيم الأسرة يزداد بمعدل أسرع من تزايد عدد السكان الذين بالعمر الإنجابي وذلك لأن نسبة متزايدة من تلك الفئة العمرية ترغب في التقليل من حجم أسرها،فخلال السنوات الثلاثين الماضية،مكنت الزيادة في توفر وسائل تنظيم الأسر الحديثة كالأقراص والحقن واللولب وتعقيم النساء والأزواج المنظمة من المباعدة بين ولادة أطفالهم والحصول على عائلات أصغر إن رغبوا بذلك. كما تلعب البرامج المنظمة لتنظيم الأسرة والترويج الحكومي لتنظيم الأسرة دوراً هاماً في هذا المجال.

حجة تحتضن احتفال اليمن بالذكرى الـ 20 لليوم العالمي للسكان

حجة/ سامي راشد الماوري:

احتضنت محافظة حجة السبت الماضي فعاليات الاحتفال باليوم العالمي للسكان الذي تحتفي به دول العالم في الحادي عشر يوليو من كل عام وشهدت محافظة حجة وبحضور جماهيري ورسمي كبيرين العديد من الأنشطة والفعاليات السكانية المختلفة والكلمات التوعوية التي تطرقت في مجملها إلى المشاكل السكانية التي تعاني منها بلادنا والسبل الكفيلة بالتصدي لهذه المشاكل التي تعيق عجلة التنمية في البلاد.

راصع: لا بد من إدماج قضايا السكان في خطط وبرامج السلطة المحلية

مجور: المشكلة السكانية تؤرق متخذي القرار

بورجي: كلنا مسؤولون عن ارتفاع نسبة وفيات الأمهات

ميدرفتش: ستكافأ اليمن على توسيع جهودها في إنقاذ حياة الأمهات

وفي بداية الحفل الذي أقيم بهذه المناسبة وانعقد تحت شعار "الاستجابة اللازمة الاقتصادية.. الاستثمار في المرأة خيار ذكي".أكد الأخ الدكتور/ عبدالكريم يحيى راصع – وزير الصحة العامة والسكان، نائب رئيس المجلس الوطني للسكان على أهمية تحسين وتعزيز العمل السكاني وتوفير خدمات الصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة، والتنسيق بين مختلف الجهات المعنية في مجال العمل السكاني لتحقيق أهداف السياسية السكانية..

وأضاف : لا بد من التأكيد بهذه المناسبة على أهمية الدور المناط بالسلطة المحلية في معالجة القضايا السكانية المختلفة خاصة في ظل توجه الدولة والحكومة نحو توسيع صلاحيات الحكم المحلي وبالتالي لا بد من إدراج المكون والبرامج والأنشطة السكانية المختلفة ضمن الخطط والبرامج المحلية لكل محافظة، والتنسيق مع الأمانة العامة للمجلس الوطني للسكان ووزارة الصحة العامة والسكان وبقية الجهات ذات العلاقة ومنظمات المجتمع المدني، من أجل تحقيق أهداف السياسية الوطنية للسكان وبالتالي الوصول إلى تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية شاملة ومستدامة لليمن.

وأوضح أن هذا العام يذكر بالموضوع للاستجابة اللازمة للأزمة الاقتصادية وذلك من منطلق أن النساء والأطفال في الدول النامية هم أكثر فئتين تتأثر بالأزمة الاقتصادية وتؤثران في التقدم المحرز نحو التخفيف من الفقر.

وأكد على أهمية أن نعمل جميعاً لكي نحد من تأثير هذه الأزمة الاقتصادية على مختلف فئات المجتمع وفي مقدمتهم المرأة، وهذا يتطلب زيادة الموارد المخصصة لتعليم الفتاة لتخفيض معدل الأمية بين النساء، وكذلك الصحة الإنجابية بما فيها خدمات تنظيم الأسرة، والتي نسعى إلى توسيع رقعة انتشارها لكي تغطي كافة محافظات الجمهورية وذلك في إطار سعينا الحثيث مع مختلف شركائنا في العمل السكاني إلى تخفيض معدل وفيات الأمهات في بلادنا.

وقال إن 80٪ من المرافق الصحية تقدم خدمات الصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة وذلك ضمن خطة لاستيعاب جميع المرافق الصحية.

وفي ختام حديثه أشاد بدور الشركاء في العمل السكاني من المنظمات المانحة وفي مقدمتهم صندوق الأمم المتحدة للسكان معرباً عن أمله في أن يكثف الصندوق جهوده من أجل زيادة تقديم الدعم لبلادنا لتنفيذ الأنشطة والبرامج السكانية المختلفة الهادفة إلى تحقيق أهداف السياسة السكانية.

- ومن جهته قال محافظ حجة المهندس/ فريد أحمد مجور إن المشكلة السكانية قضية مهمة جداً تؤرق متخذي القرار وصناع السياسات بالدرجة الأولى وكل المجتمع عموماً وذلك لما تحمله من جوانب تركت بصماتها وآثارها السلبية على كثير من جوانب الحياة للمواطن اليمني اقتصادياً وصحياً واجتماعياً وتنموياً، مشيراً إلى أن القيادة السياسية ممثلة بفخامة الأخ رئيس الجمهورية / علي عبدالله صالح قد أعطت هذه المشكلة الاهتمام الكبير على اعتبار أن تحقيق تنمية شاملة ومستدامة في وطننا الحبيب لن يتأتى بالشكل المطلوب ما لم يتم التصدي للمشكلة السكانية والتي تتلخص في الانفجار السكاني وارتفاع معدل النمو السكاني الذي يلتهم معدلات التنمية الاقتصادية .. وقد حرص فخامة الرئيس في هذا الخصوص على التوجيه للحكومة وجميع الشركاء العاملين في هذا المجال على تركيز الجهود لوضع الحلول المناسبة لمعالجة المشكلة السكانية والاستفادة من الدعم المقدم من المانحين والأصدقاء لتقديم الأنشطة والبرامج المخصصة لمعالجة أسباب هذه المشكلة.

وأضاف أن الدولة قد أعطت ولا تزال تعطي المرأة الاهتمام المتزايد أيماناً منها بأن تغيير المستقبل لأجيالنا نحو الأفضل لا يمكن أن يتأثر إلا عبر النهوض بواقع نصف المجتمع وإعطائه حقوقه كاملة وتمكين المرأة من الحصول على فرصتها في الحياة الكريمة التي كفلتها لها جميع الشرائع السماوية. وخاصة ديننا الإسلامي الحنيف. وفي هذا الصدد فإن شعار اليوم العالمي للسكان لهذا العام جاء ترجمة لهذا المفهوم كونه يركز على أن مفتاح التغيير المجتمعي نحو الأفضل لا يمكن أن يتأتى إلا عبر الاستثمار في المرأة كقوة بشرية فاعلة يعول عليها في السير بعجلة التنمية نحو المستقبل المشرق وقال إن حالة التوازن بين معدلات النمو السكاني ومعدلات التنمية الاقتصادية هي عملية يمكن تحقيقها فعلاً لأن المرأة أصبحت تشارك بفاعلية في اتخاذ القرارات على المستوى الفردي والمؤسسي.

وعلى الصعيد ذاته حذر الدكتور/ أحمد علي بورجي الأمين العام للمجلس الوطني للسكان من خطورة تفاقم المشاكل السكانية في حال عدم التصدي لها والتخفيف من معدلات الخصوبة والنمو التي تعاني منها اليمن والتي تعد من أعلى المعدلات في المنطقة .. مشيراً إلى أن نسبة وفيات الأمهات في اليمن التي تصل إلى 365 حالة وفاة لكل 100 ألف ولادة حية سنوياً نسبة كبيرة ومشكلة عويصة يجب أن نفكر فيها وفي إيجاد الحلول المناسبة لها، مضيفاً أن الجهود التي تبذل في التوعية في الاحتفالات على مستوى المحافظات والمديريات والفعاليات التوعوية واللقاءات بأعضاء المجالس المحلية وغيرها وتقديم خدمات الصحة الإنجابية ومجانية الولادات كل ذلك يصب في إطار السعي للتخفيف من وفيات الأمهات.

وقال بورجي" كلنا مسؤولون عن ارتفاع نسبة وفيات الأمهات كجهات رسمية ومركزية ومجالس محلية وأحزاب ومنظمات مجتمع مدني»، داعياً الجميع إلى توحيد الجهود والاصطفاف إزاء هذه القضية وإدخال المرأة في سوق العمل وإعطائها فرصتها في التوظيف والتعليم في ظل هذه الأزمة الاقتصادية باعتبار المرأة نصف المجتمع .. بل كل المجتمع في المستقبل.

من جانبها أشارت السيدة / زلكامدرفيتش – نائب ممثل صندوق الأمم المتحدة للسكان القائم بأعمال الممثل في كلمتها بمناسبة اليوم العالمي للسكان إلى ان الأزمة المالية والاقتصادية العالمية تشكل خطراً يهدد المكاسب التي تحققت في مجالات التعليم والصحة في البلدان النامية مثل اليمن وأن النساء اليمنيات أشد الفئات تأثراً بهذه الأزمة وسيواجهن في الأزمة الحالية المزيد من المخاطر الصحية ونقصاً في الوصول إلى التعليم والعمل وأكثر الأثار المحتملة للأزمة الاقتصادية هي ارتفاع حالات الوفاء بين النساء والأطفال وتسرب الفتيات من المدارس كما أن المضاعفات المصاحبة للحمل والولادة تعتبر من أهم الأسباب المؤدية إلى وفيات الأمهات في اليمن.

أكدت أن التقدم الحالي في تمكين المرأة وتحسين صحة الأمهات والخفض من وفيات الأمهات سيتقهقر ما لم تقم اليمن بتحويل الأزمة إلى فرصة وما لم ترفع اليمن من الاستثمارات الاجتماعية عبر دمج تنظيم الأسرة في رعاية المواليد قبل الولادة وبعدها ستتعمق الفجوة الصحية أكثر فاليمن من خلال زيادة الاستثمارات في الصحة ستحافظ على المكتسبات الصحية كما ستكافأ اليمن لتوسيعها الجهود الرامية لإنقاذ مزيد من حياة الأمهات.

وقالت "ميدرفيتش" أن صندوق الأمم المتحدة للسكان سيظل يدعم اليمن من أجل النهوض بتمكين المرأة وتوفير خدمات الصحة الإنجابية داعية القيادة في اليمن إلى اتخاذ الاختيار الذكي للاستثمار في المرأة بجعل حصة المرأة وحقوقها أولوية سياسية وتنموية.

مدير مكتب الصحة والسكان بمحافظة حجة منسق الأنشطة السكانية بالمحافظة استعرض بدوره الوضع السكاني في المحافظة مشيراً إلى أن وزارة الصحة العامة والسكان في المحافظة تحديداً قد عملت على تكثيف وتركيز الأنشطة الخاصة بنشر خدمات الصحة الإنجابية وخصوصاً مكون تنظيم الأسرة في جميع ربوع وطننا الحبيب وبطرق ووسائل مختلفة ومناسبة للمجتمعات المحلية وكان لاتخاذ القرار الحكيم باعتماد مجانية وسائل تنظيم الأسرة الأثر البالغ في رفع معدلات الاستخدام لوسائل تنظيم الأسرة وكذلك التركيز على جانب التثقيف الصحي وإيصال الرسالة والمعلومة الصحية بشتى الطرق وكذلك التركيز على تكاملية التخطيط والتنفيذ للخطط والأنشطة مع جميع الشركاء من أجل الاستفادة الكاملة من كل ما يتوفر من إمكانيات مادية وبشرية والعمل على تعزيز تلك الموارد وبناء القدرات البشرية في المجالات المختلفة والمتعلقة بخدمات الصحة الإنجابية بكل مكوناتها التسعة.

وأضاف: حتى نتمكن من تخطي هذه العقبة يجب أن يكون تركيزنا على نصف المجتمع المؤثر والفاعل واللاعب الرئيسي وحجر زاوية في هذه القضية ألا وهي المرأة ومن خلال منحها فرص التعليم ومشاركتها في الخدمات وتمكينها من الحصول على العمل حضر الحفل الإخوة/ مطهر زبارة الأمين العام المساعد للمجلس الوطني للسكان وأحمد علي القيسي وكيل محافظة حجة والدكتورة/ جميلة الراعبي وكيل وزارة الصحة لقطاع السكان والأستاذ/ مجاهد الشعب مدير عام الإعلام والتوعية السكانية بالمجلس الوطني للسكان وعدد من المعنيين والمتهمين بقضايا السكان من قيادات المكاتب التنفيذية في المحافظة وأعضاء وأمناء عموم مجالس محلية وأكاديميون وأساتذة جامعة وشخصيات اجتماعية وجموع غفيرة من المواطنين.

في بيان لها بمناسبة اليوم العالمي للسكان.. المديرة التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة للسكان:

الأزمة الاقتصادية تهدد المكاسب التي تحققت في مجالات التعليم والصحة في البلدان النامية

إننا إذ نحتفل بيوم السكان العالمي ندرك أن الأزمة المالية والاقتصادية العالمية تشكل خطراً يهدد بتبديد المكاسب التي تحققت بشق الأنفس في مجالات التعليم والصحة في البلدان النامية ولقد كان النساء والأطفال أشد الفئات تأثراً بهذه الأزمة ولهذا السبب فإن الموضوع الذي وقع عليه الاختيار للاحتفال هذا العام باليوم العالمي يركز على الاستثمار في المرأة وحتى قبل حلول الأزمة الحالية شكلت النساء والفتيات غالبية فقراء العالم وهن الآن ينجرفن إلى عمق اكبر في هوة الفقر ويواجهن المزيد من المخاطر الصحية لاسيما النساء الحوامل.

واليوم تندرج المضاعفات المرافقة للحمل والولادة ضمن أهم الأسباب المؤدية إلى وفيات النساء في البلدان النامية وتشكل الوفيات النفاسية الجانب الأكبر من جوانب عدم المساواة في المجال الصحي في العالم ولن يحول دون تعميق هذه الفجوة الصحية سوى زيادة الاستثمارات الاجتماعية والحفاظ على ما تحقق من مكاسب صحية وتوسيع نطاق الجهود الرامية إلى إنقاذ المزيد من أرواح النساء.

في البلدان والمجتمعات التي تتاح فيها للنساء فرص الحصول على خدمات الصحة الإنجابية من قبيل تنظيم الأسرة والرعاية المتخصصة عند الولادة والرعاية التوليدية ورعاية المواليد في الحالات الطارئة ترتفع معدلات البقاء على قيد الحياة كما يندر حدوث الوفيات النفاسية ووفيات المواليد.

ومن شأن توفير فرص الحصول على خدمات الصحة الإنجابية خاصة خدمات تنظيم الأسرة والصحة النفاسية أن يساعد النساء والفتيات على تجنب حالات الحمل غير المرغوب فيها أو المبكرة وحالات الإجهاض غير المأمونة فضلاً عن حالات الإعاقة المتصلة بالحمل ويعني هذا أن تتمتع النساء بصحة أفضل وأن يصبحن أكثر إنتاجاً وأن تتوفر لهن فرص الحصول على التعليم والتدريب والعمالة الأمر الذي يعود بدوره بالنفع على جميع الأسر والمجتمعات والأمم.

كما أن الاستثمار في الصحة الإنجابية هو من الأمور التي تتسم بفعالية التكلفة فالاستثمارات في خدمات وسائل منع الحمل يمكن أن يعود بأربعة أمثالها وأحياناً بما يفوق ذلك بكثير على المدى الطويل من حيث أنها تحد من الحاجة إلى الإنفاق العام على الصحة والتعليم وغيرهما من الخدمات الاجتماعية وتفيد التقديرات بأن خدمات تنظيم الأسرة وحدها يمكن أن تقلل من معدلات حدوث الوفيات النفاسية بنسبة 40 في المائة.

■ ثريا عبيد

إن عالمنا اليوم على درجة من التشابك والترابط بحيث إنه لا يمكن النظر إلى مشاكله بمعزل عن بعضها بعضاً وحينما تموت إحدى الأمهات أو حينما يتعذر على طفل يتيم أن يحصل على ما يحتاج إليه من غذاء أو تعليم أو حينما تترعرع طفلة في عالم خال من الفرص فإن عواقب هذه الأمور جميعها تمتد إلى ما يتجاوز وجود هؤلاء الأفراد وحدهم إنها تضعف المجتمع بأسره وتحد من فرصه في تحقيق السلام والرخاء والاستقرار.

وسيظل صندوق الأمم المتحدة للسكان ملتزماً بدعم البلدان من أجل النهوض بتمكين المرأة وتحقيق المساواة بين الجنسين وتوفير خدمات الصحة الجنسية والإنجابية.

وإنني اليوم بمناسبة يوم السكان العالمي أناشد جميع الزعماء أن يضعوا صحة المرأة وحقوقها بين أولويات السياسة والتنمية إن الاستثمار الذي يضع النساء والفتيات نصب العين سيمهد السبيل ليس فقط أمام التعافي الاقتصادي ولكن أيضاً أمام النمو الاقتصادي الطويل الأجل الذي يفضي إلى الحد من عدم المساواة ومن الفقر فليس هناك استثمار أفضل من ذلك في مثل هذه الأوقات العصيبة.